المالية فيراعى ما البدن المحض ان لم يكن له ولى يقضيه عنه ففيه قولان اظهرهما الوجوب
عموم النص ووجوبه فى الضرر والعدم ان الواجب فيه انما هو فعله بنفسه له
بولايته لانتفاء الدليل على ما سوى ذلك كما يأتى الكلام فيه ولو فات منه من
غير تفريط كالغفلة عن الصلوات مع عدم القدرة على القضاء الى حال الوصية
فالظاهر عدم الوجوب اذ لا عقاب عليه وينبغى الوصاية بالولاية لشخص معين
امين على اطفاله ومجانينه ان لم يكن له ولى بعده نظرا لهم وحفظا وصيانة
لاموالهم وينبغى من ماله لاقاربه والمحتاجين ان فضل عن غنى الورثة كما يأتى مع تمام
الكلام فى الوصية فى الفرض الثانى فانشاء الله تعالى يسن توجيه المحتضر
الى القبلة بان يلقى على ظهره ويجعل وجهه وباطن قدميه اليها مستحبا ماموكدا
وفاقا للمعتبر وجماعة للحسن والاكثر على الوجوب وهو احوط وتلقينه الشهادتين
والاقرار بالائمة عليهم السلام لكلمات الفرج للحسنين وغيرهما والمثل الى
مصلاه مع تعسر النزع للصحيحين واقتراء الصافات عنده لرفع كربه للنص وتغميض
عينيه وشد لحييه وتغطيته للخبر وعدم حضور الجنب والحايض عنده وتجهيل الجهين
فى غير المستحبة للمستفيضة يغسله اولى الناس به على المشهور للخبر ولانه
على ان الاولوية فى الميراث والاظهر ان المراد به اشدهم به علاقة لانه المتبادر
ويشترط المماثلة والمحرمية او الزوجية ان تيسر للصحاح المستفيضة ولا يغسل
من وراء الثياب ان يلقى الغاسل الغرفة على كفيه كما فى بعض النصوص ولا يقضى
ان يكون من وراء الثياب مطلقا سيما فى غير المثل وقيل باشتراطه فيجعل الاول
وقيل باشتراط الاضطرار فيغسل ايضا وقيل بسقوط الغسل مع فقد المثلة وكالغسل
بالتيمم وغسل مواضع الوضوء كما فى بعض الاخبار والمنقول فى بعض منها اعادة

بقيتها ويدفن كما هو بثيابه ويجب ازالة النجاسة العينية اولا للاجماع والاخبار
ثم يغسله ثلاث غسلات بماء السدر ثم بماء الكافور اى المخلوطين بسماهما
ثم بماء القراح للصحاح المستفيضة خلافا للدليلى حيث اكتفى بالاخير ويستحب
جمعه على ما حينئذ ثم تغسعة للصيانة مستقبل القبلة للاجماع والمستفيضة
وليس لواجب التغميض بوضع كيف تيسر وستر عورته للامر من النظر المحرم منه او
من عزم وغسل يده ثلثا الى الذراع للخبر والبداءة بشق راسه الايمن وغسل كل
عضو ثلث مرات ومسح بطنه فى الاوليين لغير الحامل للخبرين ويكره جعله بين
الرجلين او قص اظفاره وعقر جميل شعره وارسال الماء فى الكيف للاخبار وهل يجب
النية فيه اى قصد التقرب به للسيد على العدم لانه تطهير له من نجاسة الموت
فكان كغسل الثوب خلافا للاكثر ولخيف من تغسيله ثانيا نجلده يتيمم على المشهور
للخبر خلافا للاردبيلى يجب ان يمسح مساجده بما تيسر من الكافور للاذان
بكونه حرما للاجماع والمستفيضة منها الصحيح فى فمه ومساجده واتاره السجود من
جبهته ويديه وركبتيه ومنها الحسن فامسح به اتاره السجود منه وفى فاضله
كلها وراسه ولحيته وعلى صدره من الحنوط والحنوط الرجل والمراة سواء وتحنيط
المساجد مذهب الصدوق والحق بها الصدر وكرههما الاكثر للرسل والمقطوع
وفى تقدير الافضل فى الحنوط اختلاف اقوال واخبار والكل حسن انشاء الله تعالى
يجب ان يكفن فى ثلثة اثواب شاملة للجسد وقميص ولفافتين او ازار
وقميص ولفافة للصحاح المستفيضة منها انما الكفن المفروض ثلثة اثواب تام
لا اقل منه سوادى فيه جسده كله فما زاد ففى سنة الى ان يبلغ خمسة
فما زاد فمبتدع والعمامة سنة وفى بعض نسخ الحديث ثلثة اثواب وثوب تام اقل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)